في المداخيل والاجور ، وبواسطة السياسة المالية · ان دمج جميع هذه الوسائل يمكن أن يؤدي الى كبح التضخم المالي بمدى كبير ، والى تحقيق الاهداف الاخرى ، وفي الاساس منع زيادة الاستيراد وتشجيع الصادرات · ان استخدام وسيلة واحدة في السياسة المالية ، اي تقليص التسليف ، يمكن ان يؤثر بشكل سلبي على الصادرات · هذا في الوقت الذي يخصص فيه بنك اسرائيل للصادرات المكان الاول في سلم الافضليات» (مقابلة في ملحق هتسوفيه ، ٣١-١٢-٧٦) ·

دلائل انكماش في الاقتصاد

لم تحدث اية زيادة في الانتاج القومي في اسرائيل خلال السنتين الاخيرتين، وذلك بعد ان ارتفع في الفترة الواقعة بين ١٩٦٨ حتى ١٩٧٣ بمعدل ٥ر١٣٪ ، وفي سنة ١٩٧٤ بمعدل ٧٪ · «ان عدم النمو الاقتصادي يتطور الان الى وضع يمكن وصفه ببداية انكماش · وهذا القول غير واضح بكل ما يتعلق بمدى عمق هذا الانكماش ، ولكن جميع المعطيات تشير الى اننا حقيقة نواجه انكماشا معينا · كذلك ليس واضحا كيف سيتطور هذا الانكماش : هل سيكون شديدا وخطيرا ، ام أن ما يحدث ليس سوى تراجع معين لا يؤدي الى اية ازمة خطيرة» (يتسحاق دوتيش – ملحق هتسوفيه، ٣١-١٢-٧٦)· ويفسر عضو الكنيست ملميد (المصدر السابق) سبب عدم النمو في الانتاج القومي بقوله ، ان هذا الامر كان مخططا له ، «فبعد حرب يوم الغفران اتفق على الحاجة الى خفض معين في النشاط الاقتصادي · لقد كان الاقتصاد ساخنا بشكل غير مقبول · كانت هناك صعوبات معينة في ميزان المدفوعات · وقد بدأ وضع فائض العملة الصعبة يؤشر «بالضوء الاحمر»·كان يجب خفض النشاط الاقتصادي ، وذلك بهدف تغييب البنية · وكان التغيير المطلوب هو تحويل انتاج المصانع الى التصدير بدلا من الاستهلاك المحلي ، وكان المطلوب تشجيع القطاع الانتاجي من خلال تقليص قطاع الخدمات» ويضيف ملميد مفسرا هذه الخطوة ، ان خفض النشاط لم يكن هدفا وانما وسيلة لفترة انتقالية · «ففي نهاية الامر تلزم ظروفنا الخاصة نموا اقتصاديا سريعا ، اذ اننا ملزمون بتمويل نفقات امن كبيرة ومتزايدة ··· الامر الذي يمنع تحويل موارد (كبيرة) الى اهداف اجتماعية ضرورية · وكان واضحا ايضا ان الدولة التي تضطر الى استيعاب هجرة ، لا تستطيع تجميد (النشاط الاقتصادي) داخلها لفترة طويلة بل لفترة انتقالية محدودة – وذلك قبيل نمو مجدد على اساس افضل» · وحسب رأي ملميد ان النتائج التي كانت مرجوة من وراء خفض النشاط الاقتصادي لم تتحقق حتى الان ، « لم يتحقق تغيير في بنية الاقتصاد · لم يحدث تحويل جدي لانتاج المصانع من الاستهلاك المحلي الى الصادرات · كذلك لم يرتفع الانتاج الاقتصادي اضف الى ذلك : ارتفعت نسبة البطالة غير المنظورة – الامر الذي يمكن معرفته من خلال الحقيقة بأن الانتاج لم يرتفع ، بينما لم ينخفض عدد العاملين · والاسوأ من ذلك ، ان عدد العاملين في فرع الخدمات قد زاد على حساب عمال الانتاج · وهذا يدل على اننا لم نحقق اية مكاسب في مجال لتحسين البنية الاقتصادية · لذلك ، اقول اننا خسرنا وقتا ثمينا ، لاننا رفعنا الدين الخارجي ، بالاضافة الى زيادة الدين بالعملة المحلية كل هذا بمثابة خطأ لا يمكن اصلاحه» (المصدر نفسه) ·

وتشير الاحصاءات الرسمية الى ان عدد العاطلين عن العمل قد بلغ في شهر ايلول ، ١٩٧٦ ، ٤٧ الفا ، وتشير الارقام